

رسائل من المجتمع المدني الى المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2018،

والى المنتدى السياسي رفيع المستوى 2018.

تم التوافق عليها في الاجتماع الاقليمي - بيروت 22 و 23 نيسان/ابريل 2018،

وعرضت في المنتدى العربية للتنمية المستدامة ايام 24-26 نيسان/ابريل 2018)

1. أولوية تحقيق السلام والأمن والمحافظة على وحدة الأراضي الوطنية للدول في المنطقة العربية، انسجاماً مع الإعلان السياسي للأمم المتحدة الذي يربط بين تحقيق التنمية والسلام، وأن يتم ذلك في إطار القانون الدولي وتحت إدارة منظومة الأمم المتحدة.
2. توفير الخدمات والحماية للاجئين في بلدان اللجوء، (تحتوي المنطقة على 46% من مجمل اللاجئين في العالم) والعمل على تأمين عودة اللاجئين الامنة إلى أماكن سكنهم الأصلية وفق القانون الدولي.
3. إحترام حيز السياسات الوطني، بما في ذلك السياسات الإقتصادية والإجتماعية، بصفته أحد مكونات الحق في التنمية، ووضع معايير ناظمة وأطر رصد مدى الالتزام بذلك، بما يعزز الملكية الوطنية للسياسات خاصة في ظل الشروط السياسية التي تفرض في إطار التعاون من أجل التنمية.
4. اعتماد نموذج تنموي جديد يقوم على المقاربة الحقوقية وعلى التحول من الإقتصادات الريعية غير المنتجة الى إقتصادات حقيقية منتجة، تعتمد على قطاعات ذات قيمة مضافة مولدة لفرص العمل اللائق، مع اعتماد سياسات إعادة توزيع الثروات لعكس مسار اللامساواة والاستقطاب الإجتماعية والتهميش.
5. اعتماد نظم حماية اجتماعية شاملة على أساس المقاربة الحقوقية انطلاقاً من أرضيات الحماية الاجتماعية، على أن تشمل ايضاً اللاجئين والنازحين والعمال المهاجرين.
6. اعتماد أنظمة نزاهة وطنية شاملة تضمن مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، في أعمدة الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية والهيئات المستقلة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص. ويتضمن ذلك تنظيم العلاقة بين هذه القطاعات وسن القوانين التي تضمن المقاربة الشاملة لعمليات المشاركة والمساءلة والشفافية والإفصاح.
7. اعطاء الأهمية اللازمة لمعالجة المرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء في مجتمعاتنا وفي السياسات العامة، وحمايتهن لاسيما في أوضاع الحروب والنزاعات، ومكافحة ثقافة العنف والاقصاء.
8. توفير البيئة التمكينية والأمنة للمجتمع المدني لممارسة دوره بحرية وباستقلالية وتطوير التشريعات التي تحقق ذلك، بما فيها الحق في الوصول الى المعلومات والحق في التعبير، ومأسسة مشاركته الفعلية على المستوى الوطني وفي جامعة الدول العربية والمؤسسات الاقليمية والأممية الأخرى.

9. انشاء صندوق عربي للتنمية البشرية المستدامة (بما في ذلك أجندة 2030 للتنمية المستدامة) ووضع آليات لتمويله عربيا بما في ذلك من خلال ضرائب اقليمية على استخدام الموارد الطبيعية (النفط والغاز) والمضاربات المالية بين الدول.
10. اعتماد اطار عمل تنموي دامج غير تمييزي، يركز على المبادئ الحقوقية التي كرستها الاتفاقيات الدولية، وبخاصة اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وحقوق الفئات الأخرى المستثناة من العملية التنموية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لوضعه موضع التطبيق.
11. الالتزام بموجبات الاستدامة على الصعيد الدولي والوطني والاقليمي ومن قبل القطاع الخاص، مع احترام حق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية واعتمادها سياسات مستدامة تحفظ حقوق الاجيال المستقبلية.
12. ضرورة اعتماد معايير ملزمة لحقوق الانسان لمساءلة ممارسات القطاع الخاص وتحمل مسؤوليته في التنمية، وذلك كجزء من الجهد الدولي لوضع "اتفاقية ملزمة حول حقوق الانسان والأعمال".
13. تنفيذ التوصية الصادرة عن اجتماع الدوحة 2016 والمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2017، لجهة تحديد حزمة محددة من الأهداف والمقاصد ذات الأولوية الإقليمية لتكون برنامج عمل مباشر للأطراف التنموية في المنطقة العربية. ويبيد المجتمع المدني استعداداه للعمل على تنفيذ هذه التوصية بالمشاركة مع جميع الأطراف المعنية.

الإجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية

واقع التنمية في المنطقة العربية: التحديات والتوصيات

الوثيقة الختامية

أولاً: المقدمة العامة

في وقت كان لا يزال العمل فيه قائماً على تحقيق أهداف الألفية، شهد العالم أزمات اقتصادية ومالية غير مسبوقة منذ زمن، وارتفاعاً في نسب اللامساواة والفقر، بالإضافة إلى مخاطر كثيرة متعلقة بالموارد الطبيعية والتغيرات المناخية. وقد شهد العالم العربي بشكل خاص، منذ نهاية عام 2010، حراكاً سياسياً شعبياً انطلق أساساً من الحاجة لإحقاق العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية وتوفير الكرامة والحقوق السياسية والشخصية وإنهاء جميع أشكال القمع والتمييز والعزل على أساس الانتماء السياسي أو الديني أو الإثني أو الاقتصادي، أو على أساس الجنس أو السن أو الإعاقة.

ثم منذ بداية النقاشات حول أجندة 2030 للتنمية المستدامة، شاركت منظمات المجتمع المدني وشبكاتة الإقليمية والوطنية في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية، وبالشراكة مع مختلف الجهات مثل مكاتب وكالات وبرامج الأمم المتحدة الوطنية والإقليمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وجامعة الدول العربية، سعياً نحو تحقيق أهداف التنمية وتحديد أولويات المنطقة العربية بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني العربي في عملية التنمية.

أوصت هذه المنديات بضرورة أن تنطلق أجندة 2030 من مقاربة حقوقية وأن تضع العدالة الاجتماعية والمساواة والتنوع والدمج في صلبها، وأن تلتفت إلى المعوقات الهيكلية في الأنظمة الاقتصادية والتجارية العالمية. كما دعت الى اعتبار البعدين السياسي والثقافي مكونين أساسيين في مفهوم التنمية البشرية المستدامة أسوة بالابعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وشمول هذين البعدين في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية.

وقد انعقد الاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة تحضيراً لمنتدى التنمية المستدامة لعام 2018 بمبادرة من المنظمات التالية: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر، الاتحاد العربي للنقابات، المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، الشبكة العربية للتنمية والبيئة، والفرع العربي للتحالف الدولي للموئل، الفرع العربي لمنظمة الشفافية الدولية. وتم تنظيم هذا الاجتماع بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، وحضره ما يفوق الخمسين منظمة من منظمات المجتمع المدني، وحوالي خمسة وستين مشاركاً/ة

وخبير/ة، وعدد من منظمات الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، الإسكوا) وشكل محطة أساسية للتخصير للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي تشارك فيه الحكومات العربية وجامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة العربية.

ثانياً: تحديات المنطقة العربية

لا تزال المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة للنهوض بالتنمية، منها ما هو مرتبط بالوضع العالمي وموازن القوى في الاقتصاد السياسي العالمي، ومنها ما يرتبط بالعلاقات الإقليمية أو بطبيعة الأنظمة العربية الغنائمية واقتصاداتها الريعية وفساد منظومة الحوكمة؛ هذا بالإضافة إلى الأزمات والنزاعات المسلحة والإحتلال وعدم الاستقرار السياسي. واذ كنا لا نستطيع القيام بعرض شامل لكل هذه التحديات، فإن الفقرات التالية تعدّ أكثرها أهمية وصلة بموضوع الاجتماع من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني المشاركة فيه.

1- السلام والأمن

ليست الحروب والنزاعات أمراً حديث النشأة أو طارئاً في المنطقة العربية. فالمنطقة تحوي الاستعمار الأطول مدة في التاريخ الحديث، أي الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، والذي لا زال ينتهج سياسات توسعية ويستمر في انتهاكه الشامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي. ويشكل الاحتلال نفسه لأرض شعب كامل انتهاكاً شاملاً للحق في تقرير المصير، يزيد خطراً اعتماد سلطات الاحتلال سياسات الفصل العنصري والحصار، وسياسات عدوانية وتوسعية تؤدي إلى زعزعة السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها، وانتهاكاً جوهرياً لحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة بالتنمية. ومن ناحية أخرى، شهدت بعض البلدان التي مرت بتحويلات سياسية ومؤسسية بعد عام 2011 انتكاسات سياسية وأمنية خطيرة تسببت بكارث إنسانية وعادت بنتائج مدمرة على البلدان والشعوب وعلى التنمية.

انطلاقاً من هنا، فإننا نعتقد أنه لا يمكن التعامل مع الأزمات والحروب وقضايا السلم والاستقرار في المنطقة العربية من خلال مقارنة لا تلاحظ الاختلاف في طبيعتها والفاعلين فيها، وتتجاهل واقع أنّ هذه الحروب والنزاعات تشكل مكوناً عضويّاً من المشهد الدولي وتعود أسبابها إلى مصالح جيواستراتيجية واقتصادية لدول كبرى أو فاعلة عالمياً أو إقليمياً تتحمل مسؤولية مباشرة عن نشوئها أو تسعيرها أو استمرارها. من ناحية أخرى، فإننا لا نعتبر أن النزاعات والصراعات والحروب منفصلة عن الأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية التي غذتها أو أنتجتها، بما هي عوامل وديناميات داخلية أيضاً.

لذلك فإنه من الضروري اليوم إعادة النظر في نماذج التنمية والحكم التي تم اعتمادها في المنطقة العربية، أو التي سوف تعتمد في المستقبل، والتفكير بشكل جدي بنماذج جديدة وإعادة ترتيب لعلاقاتها مع محيطها والنظام العالمي،

لأسيما في تلك الدول التي تطرح فيها مشاريع إعادة البناء والاعمار التي تحمل معها مخاطر إعادة انتاج المشكلات والازمات السابقة نفسها، ان لم يكن ما هو اكثر خطورة.

وفي سياق الحديث عن الأزمات والحروب، نشهد اليوم تحولاً في خطاب المنظمات العالمية نحو التركيز على مفهوم (resilience) (وهو ما يترجم عادة الى مصطلح "الصمود" رغم عدم دقة الترجمة)، وهو ما يمكن أن يفهم أنه يعني قدرة المجتمعات على التأقلم والتعلم والاستمرار في ظروف الأزمة والصدمات. إن مفهوم الصمود الشائع هذا يركز إلى مقارنة نيوليبرالية تضع حمل المسؤولية على عاتق ضحايا الصراع للتكيف مع الوضع، دون السعي إلى مواجهة أسباب الأزمات ومصادرها. إن هذه المقاربة تشكل تراجعاً عن المقاربة الحقوقية، إذ تعفي المتسببين بالنزاع أو استمراره من المسؤولية والمحاسبة، وتتعامل مع الأزمات وكأنها قدر او كوارث طبيعية لا بد من التكيف مع آثارها. لذا من الضروري الإنتباه إلى ضرورة ابقاء التوجهات الحقوقية في صلب الخطاب التنموي لتنفيذ اجندة 2030 وعدم التراجع عنه واعتماد مقاربات مجتزأة أثبتت عدم قدرتها على تحقيق التنمية أو معالجة أسباب الأزمات أو حتى درء خطر تكرارها.

2- التحديات الاقتصادية في ظل الصراعات

إن وصف الإقتصادات العربية ونقدها باعتبارها إقتصادات ريعية لم يعد كافياً. إن عددا من إقتصادات الدول العربية يتحول إلى "إقتصادات حرب" (والى حد ما إقتصاد الاقليم العربي كله)، كنتيجة مباشرة او غير مباشرة للحروب والأزمات، بما يعنيه ذلك من ازدياد في الإنفاق على التسلح، وإعادة هيكلة لأولويات الإنفاق الوطنية الوطنية، وتغير في طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي، وتعطيل الآليات الاقتصادية، وتضييق على حريات المواطنين وحقوقهم. وذلك يشمل، بشكل أو بآخر، الدول التي لا تشهد أزمات ونزاعات مسلحة بالمعنى المباشر ولكن تعيش هاجس الدخل في أزمات المنطقة. وهذه الأزمات تحد بشكل كبير من قدرة الدول على توسيع الإقتصاد المنتج وتدفعها بالتالي الى اعتماد سياسات تقشفية على حساب الاولويات الاجتماعية والتنموية. وهذا التحول النوعي ينشئ جماعات منظمة لها مصلحة في استمرار الحرب والنزاع وعرقلة اي تسوية سياسية، كما أنها مع السنوات تحولت وتتحول الى مجموعات مصالح اقتصادية وسياسية منظمة تفرض اجندتها على اجندة حل النزاع واعادة الاعمار وفق توجهات منافية للتنمية والحقوق.

لذلك، من الضروري أن يتخذ النقاش في أجندة 2030 منحىً يبحث في معالجة هذا الجانب في سياق العمل على بلورة بدائل لسياسات التقشف تستطيع أن تحاكي الواقع الذي تعيشه الدول العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار المقاربة الحقوقية للنموذج التنموي المطلوب.

لقد أظهر النموذج التنموي القديم المستوحى من النموذج النيوليبرالي التقليدي المعتمد في بلدان المنطقة منذ عقود وصولاً إلى ما بعد الربيع العربي، عدم استدامته وقدرته على تحقيق الرفاهية والاستقرار لشعوب المنطقة. لذلك يصبح من الضروري التفكير في نموذج جديد للتنظيم المجتمعي وللهاكل الاقتصادية والمؤسسات الدستورية والسياسية يمكن أن يحقق التنمية والسلام المستدام. وفي هذا الصدد لا يجوز أن تتحول عملية إعادة البناء والأعمار في الدول التي تكاد تكون قد دمرت بشكل كامل في نسيجها المجتمعي وعلاقاتها ومؤسساتها ومواردها، إلى مجرد فرصة للعقود والاستثمار في مشاريع الإنشاءات والبنى التحتية وتوفير متطلبات الاستثمار المربح للشركات العالمية العملاقة وشركائها الإقليميين والوطنيين. إن هذه البلدان، بدءاً من سوريا إلى العراق اليمن وليبيا والصومال (وهي الحالات الأكثر مأساوية) تحتاج أولاً إلى تسوية سياسية حقيقية تراعي القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وإلى سياسات اقتصادية واجتماعية وترتيبات مؤسسية مبتكرة تضمن التنمية والسلام المستدام، وتعالج المشكلات والالتزامات السابقة انطلاقاً من منظومة الحقوق وتوفير كرامة الإنسان.

3- النظام الاقتصادي العالمي غير مساعد

لطالما اتبع النموذج التنموي في المنطقة العربية الوصفات السائدة عالمياً والقائمة على حزمة إجراءات طابعها العامل نقشي، مع السعي لاستقطاب الإستثمار الخارجي، دون أي تقييم نقدي لأهدافه أو مصادره، ودون الأخذ بعين الاعتبار قضايا العدالة الاجتماعية والفئات المهمشة. وقد ترافق ذلك مع أنظمة غنائمية ريعية ذات اقتصادات غير منتجة وتفتقر إلى آليات إعادة توزيع الثروات ونظم الحماية الاجتماعية.

يعتبر هذا النموذج من التحديات البنوية التي أعاقت مسار التنمية في المنطقة العربية، وهو مرتبط بشكل كبير بالهيكلية الاقتصادية والمالية العالمية التي لم يعد النظر بها حتى الآن. فبنية النظام المالي العالمي يغلب عليها الاقتصاد المالي بدلاً من الاقتصاد الحقيقي وتزيد من التقلبات المالية. كما لا تزال التدفقات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة أكبر حجماً من التدفقات المعاكسة، مما يؤدي إلى تراكم الدين العام وضعف الاستثمارات في المنطقة العربية. هذا بالإضافة إلى بنية النظام التجاري العالمي الذي لا يسمح بالمواءمة بين قدرات الدول النامية وحجم اقتصاداتها من جهة، ودرجة انفتاح أسواقها وانخراطها في الأسواق العالمية من جهة أخرى. فالنظام التجاري العالمي اليوم لا يأخذ التنمية بعين الاعتبار، حتى أن الحروب التجارية التي نشهدها تنذر بمخاطر على النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. فبعد أن استنفدت الولايات المتحدة الأميركية من الانفتاح التجاري لعقود، أصبحت تتجه اليوم نحو الحماية بعد صعود بعض الدول النامية كالصين واشتداد المنافسة الدولية. وبشكل عام، فإن نظام الحوكمة الاقتصادية العالمي لا يسمح بالمشاركة الفعالة للدول النامية، وهو ما حدا اجندة 2030 لوضع مقصد خاص بتحسين تمثيل الدول النامية في المؤسسات المالية الدولية ضمن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

4- النظام الضريبي غير عادل

أما الأنظمة الضريبية، فهي تتوجه بشكل عام إلى تخفيف الضرائب على الشركات وزيادتها على المستهلكين عبر الضريبة على القيمة المضافة، أو إلى تقديم التنازلات والإعفاءات الضريبية في ظل نموذج تنموي اعتمد بشكل أساسي على دور القطاع الخاص. كما تتميز الأنظمة الضريبية في العالم العربي بضعف الجباية والتهرب الضريبي، مما يرتبط جزئياً بضعف قدرات المؤسسات المعنية بذلك وبتزايد حجم الاقتصاد غير المهيكل لأسباب عدة منها سياسات "الانفتاح" والعولمة النيولبرالية، الطفرة الشبابية، هجرة الأرياف إلى المدن، وكذلك موجات هجرة وافدة كبيرة، بالإضافة إلى طبيعة الاقتصادات الريعية.

إن تراجع الإيرادات الضريبية يزيد من الحاجة إلى التمويل الخارجي، مما يؤدي بدوره إلى تراكم الديون وتراجع الإستثمارات. وقد أصبحت خدمة الدين العام تحتل جزءاً كبيراً من الموازنة في عدد غير قليل من الدول العربية، في حين اعتمدت هذه الأخيرة بشكل كبير على سياسة التجاهل والمماطلة أو الاعتماد على صفقات سياسية لا يمكن التنبؤ بنتائجها. إن الضرائب وسيلة في غاية الأهمية لحشد الموارد المحلية وتعزيز المساءلة والمواطنة والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. إلا أنه بدل التعامل معها بما هي مصدر أول ومستدام للموارد وثيق الارتباط بالرؤية التنموية والاقتصادية الوطنية في البلد المعين، فإنه يتم استخدامها بشكل حصري تقريباً لسد العجز أو تحسين التوازن المالي في ميزانية الدولة. انطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الأساسية لإحداث نقلة نوعية في الأنظمة الضريبية وفسفتها في البلدان العربية، بما في ذلك استعادة الدور التنظيمي للدولة من أجل وضع السياسات التي تحمي حقوق المواطنين وتحديد الفئات المهمشة وتؤمن التوزيع العادل للثروات.

كما إن المقاربة المعتمدة إلى أهداف الأنظمة الضريبية بما هي وسيلة للجباية وإعادة التوزيع تحتاج إلى تدقيق من حيث دور الضريبة في دعم الاقتصاد وتحفيز الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية ضمن أولويات السياسات الوطنية المعتمدة لدعم الاقتصاد الحقيقي والمنتج في القطاعات ذات القيمة المضافة المولدة لفرص عمل والتنافسية العالية.

5- الحماية الاجتماعية مجتزأة

بالنسبة لسياسات الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، تبقى بمعظمها تستند إلى مقاربة مجتزأة واستهدافية بدلاً من اعتماد مقاربة حقوقية وشاملة. فهي تتألف عادة من "شبكات أمن اجتماعي" وبرامج مساعدة اجتماعية تقدم حلولاً آنية ومحدودة ولا تسمح بالخروج الفعلي من دائرة الفقر. كما تعاني من المحدودية في نطاق التغطية، أي

تستثني أو لا تتصف أحياناً العاملين غير النظاميين والعاطلين عن العمل والأطفال والمسنين والمعوقين، بالإضافة إلى سوء الحوكمة وضعف التمويل. وقد ثبت أن هذه الوسائل والادوات لم تتجح في تقليص الفقر ولا في ردم فجوة اللامساواة في المجتمعات العربية، ولكن لا تزال المكابرة هي سيدة الموقف، ولا يزال الترويج لهذه البرامج المعزولة عن سياسات اجتماعية شاملة هو السائد، وبما يخالف توجهات اجندة 2030.

في المقابل فإن مبادرات أممية هامة مثل مبادرة ارضية الحماية الاجتماعية لا تلقى الاهتمام الذي تستحق، مع العلم أن هذه المقاربة تصلح كأساس للانطلاق نحو اعتماد انظمة حماية شاملة للجميع، على ان يتم تكييفها بحسب اولويات الحماية الاجتماعية في منطقتنا وتضاف الى الفئات ذات الاولوية لتغطيتها بأرضية الحماية الاجتماعية فئات اللاجئين والنازحين والعمال الوافدين.

ونتيجة سياسات التقشف التي لا زالت تروج من قبل المؤسسات المالية العالمية والتي اعتمدها الانظمة العربية، ما يجري اليوم هو إجهاز على حقوق العمال، كما يتم الترويج لمرونة العمل، والتي تعني فعلياً هشاشة العمل. وقد كان لخفض الإنفاق على الحماية الاجتماعية أثر خاص على النساء، اللواتي حملن أعباء جديدة في أعمال الرعاية، نتيجة الفجوة التي أحدثها غياب الدولة.

6- الشراكة مع المجتمع المدني ضعيفة

في المنطقة العربية، يكاد الحوار الحقيقي والمأسس بين شركاء التنمية (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات العمالية، وسائل الاعلام، المنظمات القاعدية ومنظمات الفئات المهمشة) أن يغيب، كما وتوضع المعوقات امام المجتمع المدني عندما يسعى الى المساهمة في رسم السياسات بسبب التقييد او القمع الذي يتعرض له، مما يحد من القدرة على وضع سياسات تنمية دامجة ومتسقة وفعالة. ويعود ذلك الى ضعف الديمقراطية وغياب النموذج التشاركي في الحوكمة، أي غياب المشاركة الحقيقية لأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج، وغياب الحوار الاجتماعي وصعوبة الوصول الى المعلومات والمصادر.

7- اشكاليات الشراكة الدولية

يعتبر التعاون التنموي بين مختلف الشركاء من أجل التنمية إحدى النقاط الهامة جدا التي نصت عليها اجندة 2030، وهي تحمل تطورا لما جاء في أهداف الألفية. فقد نصت على الشراكة على اساس "المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة" في ما يتعلق بالتعاون بين الدول المتقدمة والنامية. وقد حصلت مقاومة كبيرة في على المستوى العالمي لحصر هذه المبدأ في الجانب البيئي ورفض تعميمه على الابعاد الاخرى للعملية التنموية، الامر الذي لا يزال مجال صراع مفتوح بين المجتمع المدني والدول النامية، وبين دول الشمال والشركات العالمية والمؤسسات

المالية العالمية. عملياً، يعني هذا المبدأ إعادة ترتيب العلاقات بين الشركاء على مختلف المستويات وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بما يضمن التنمية الشاملة. فالدول العربية تتعرض لضغط كبير بفعل العولمة، مما يؤثر على حيز السياسات الوطني، ولا يسمح دائماً باتخاذ سياسات تدعم أولويات التنمية الوطنية، مما يطرح أهمية إعادة النظر في العلاقات التي تحكم النظام العالمي والتي تعيق عملية التنمية. فتوفر الحيز السياساتي يعني بالدرجة الأولى التخلص من المشروعية وتوفير الهامش المالي للدولة للمساهمة في العملية التنموية بشكل فعال. وفي حين لعبت المساعدات الإنمائية الرسمية دوراً كبيراً في سد ثغرات التمويل في مرحلة ما، لم تستطع هذه المعونة القيام بدور تنموي يذكر، خاصة بعد تحول معظمها إلى مساعدات إنسانية في ظل الأزمات، وبحكم ارتباط الكثير منها بشروط سياسية.

تطرح أجندة 2030 نفسها بأنها اجندة تحويلية (اسمها: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030)، ويجب ان ينظر الى أهداف التنمية المستدامة بكيئتها ومفرداتها من هذا المنظور، إلا أن ذلك لا يزال بعيداً جداً عن التطبيق. وإن شهدنا بعض التحول في خطاب المؤسسات المالية العالمية، فإن سياسات اللبرلة والخصخصة والتشف وأولوية الإدماج في النظام العالمي هي التي لا زالت تحكم الممارسة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على القطاع الخاص، في حال كان منتجاً ومولداً لفرص العمل، يمكن أن يساهم في العملية التنموية، ولكنه لا يمكن أن يلعب دوراً بديلاً عن الدولة الديمقراطية التنموية.

8- الحوكمة غير الرشيدة

تعتبر الحوكمة الرشيدة أساساً للتنمية وبناء الأمن والسلام، فقد نص الهدف 16 من أجندة التنمية المستدامة أن "لا أمن ولا سلم دون حوكمة وتنمية والعكس صحيح". لذلك، يجب اعتبار الحوكمة الرشيدة ومقرعاتها شأناً عابراً لأهداف التنمية كلها وشرطاً للإنجاز التنموي. وتشمل الحوكمة الرشيدة بشكل عام، العلاقة بين الدولة والمواطن، وهي تركز إلى مبادئ الديمقراطية والمشاركة والمحاسبة والمسؤولية والتضمين (inclusion) وشمول الجميع. وتتطلب الحوكمة الرشيدة أنظمة نزاهة وطنية، تتضمن حزمة من القوانين التي تضمن الحوكمة والمساءلة المجتمعية والفصل ما بين السلطات والإفصاح، وتؤمن السلام والعدل. إلا أن الدول العربية تشهد زيادة في نسبة الفساد، بناء على الإحصاءات التي تتناول نسبة الرشاوى، وقد كان أغلبها في قطاعي الأمن والقضاء. وتشهد الدول العربية أيضاً غياب استقلال القضاء، بما يعنيه من وجود آلية للمحاسبة والمساءلة ومتابعة الشكاوى وقادرة على حماية الفئات المهمشة. إذ يجري تسييس المنظومة القضائية في معظم الأحيان مما ينعكس على أدائها لمهامها في مراقبة الإدارة والدستور والمالية. هذا بالإضافة إلى عدم شفافية حوكمة القطاع الخاص في الدول العربية والعلاقة بينه وبين الدولة، خاصة في ظل ضعف الدولة أمام القطاع الخاص والشركات الكبرى من جهة، وعدم وجود آليات

للتبليغ عن الفساد ومتابعة الشكاوى من جهة أخرى. وهذا ينطبق بشكل أساسي على الشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

وتتطلب الحوكمة الرشيدة وجود أنظمة انتخابية ديمقراطية، تتيح مشاركة النساء والشباب، كما وجود برلمانات تسائل ويمكن مساءلتها. وفي هذا السياق، يجب الحديث عن أهمية ضمان الحريات للإعلام، في ظل ازدياد اعتقالات الصحفيين أو قتلهم، وحق الوصول إلى المعلومات. كما أن توفير البيئة الممكنة للمجتمع المدني وإشراكه أمر في غاية الأهمية، كون المجتمع المدني هو الرقيب الفعلي والقطاع الوحيد الذي لا مصلحة له إلا الرقابة.

إلا أن الحوكمة ليست أزمة إدارية فقط ولا هي محصورة بالنطاق الوطني. فالنقاش في مشكلات الحوكمة لا يمكن أن يفصل عن بنية النظام العالمي الذي يؤدي بشكل كبير إلى انتشار رأسمالية المحاسب لا بل التوجه عالمياً نحو تعزيز الرأسمالية الباتريمونالية (العائلية - الإرثية) على حساب الرأسمالية التي تعلي من قيمة العمل والمبادرة والكفاءة، بالإضافة إلى ازدياد مديونية الدول النامية. كما أن ضيق الحيز السياساتي المتاح للدول النامية نتيجة هذه البنية العالمية يؤثر بشكل مباشر على سيادة الدول وقدرتها على ترتيب سياساتها بحسب أولوياتها الوطنية. وهذا يؤدي بدوره إلى ضرب آليات المساءلة والمحاسبة واللجوء من جديد إلى آليات المساءلة الخارجية.

ومن الضروري أيضاً الحديث عن الفساد البنوي في الأنظمة العربية، وفتح نقاش أكثر جذرية حول مفهوم الفساد وما يعنيه. فالفساد الذي يجتذب معظم النقاشات في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030 هو إساءة استعمال السلطة والأموال العامة من قبل أفراد في السلطة، مما يستوجب بناء مؤسسات ناجعة وتعزيز استقلالية القضاء وضمن الشفافية والمساءلة. إلا أن الفساد الموجود في معظم الدول العربية بات اليوم فساداً بنوياً ومأسساً. إذ أصبحت نظم سياسية وعلاقات اقتصادية بأكملها خارجة عن المساءلة، بل وأحياناً بات الفساد نمطاً أساسياً يتم اتباعه ونواة تؤسس للعلاقة بين المواطن والدولة، وهذا هو الجانب الأساسي من وصف الدولة بالغنائية. ومن الضروري هنا وضع اليد على الطابع السياسي للفساد، أي ارتباطه بطبيعة الدولة وأنظمة الحوكمة، وليس فقط الطابع التقني أو الإداري الذي يمكن مواجهته بالآليات الموجودة أساساً. كما علينا أن نضيف أن مشكلة الفساد لا تنحصر في المستوى الوطني بل تطل الآليات والمؤسسات العالمية على اختلافها، كما بينت ذلك - سبيل المثال - أوراق باناما التي كشفت خبايا نظام التهرب الضريبي على النطاق العالمي. وقد بينت العديد من المؤسسات الأجنبية مثلاً أنها جهات فاعلة في الفساد، خاصة في الدول الخارجة من النزاعات.

9- إقصاء النساء

تسجل البلدان العربية المعدلات الأدنى للمشاركة السياسية والاقتصادية للنساء، وفي حين أن كل الدول العربية صادقت على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، لا تزال التحفظات على موادها تمنع تحقيق العدالة بين النساء والرجال على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الثقافة الأبوية التي تقوم على الإقصاء الممنهج للنساء (والشباب والمراهقين وكل من يجري استضعافهم في المجتمع). فهناك محاولات ممنهجة لنفي النساء من المجالات السياسية والاقتصادية، وإن تم إشراكهن، يتم ذلك بشكل بسيط وشكلي بغية إضفاء الشرعية على نظام لا يزال أبوياً في جوهره. وفي حين يتم استغلال طاقات النساء، سواء في المجال الاقتصادي حيث يوفرن العمل المنزلي والرعائي غير المأجور واليد العاملة الرخيصة خاصة في الاقتصاد اللانظامي، أو في المجال السياسي، حيث شاركن في الاحتجاجات والمظاهرات، إلا أنه غالباً ما يتم إقصاؤهن من مواقع صنع القرار. وفي حين كان هناك جهود لإلغاء التمييز من القوانين وإدخال قوانين لحماية المرأة من العنف، لا تزال هناك فجوة بين التشريع والتطبيق، يعود أساسها إلى انتشار العقلية والثقافة الأبوية، وإلى عدم جدية السلطات في تنفيذ تعهداتها وعودها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثقافة الأبوية الإقصائية لا تنحصر فقط في ما يتصل بحقوق النساء ومكانتهن في المجتمع، بل تشمل فئات أخرى أيضاً وهي عابرة لمختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتترسخ بفعل ثقافة تمجيد القوة والعنف.

ويحصل ان تتداخل الفجوة الجندرية مع كافة الفجوات الأخرى، والتي تمثل جوانب أخرى من التمييز سواء على أساس الدين أو الطائفة أو الموقع الجغرافي أو الطبقة أو غيره. وكلما كانت المرأة منتمية لأكثر من فجوة من فجوات التمييز كان الوضع أكثر سوء. ولذلك، من الضروري التعامل مع قضايا المساواة بين النساء والرجال وحقوق المرأة الإنسانية كقضايا عابرة للقطاعات، وليس كبند زائد على أجندة التنمية. فمعظم النقاشات المتعلقة بالمساواة الجنوسية وتمكين النساء في إطار أجندة التنمية المستدامة اليوم تنحصر في تعميم المقاربة الجنوسية في المؤسسات وإلغاء القوانين التمييزية ووضع برامج محدودة النطاق لتمكين المرأة على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى المشاركة السياسية. إلا أنه قد بات من الضروري اليوم الحديث عن إدماج منظور المساواة بين الجنسين بشكل عميق ومتسق في الرؤية التنموية، على نحو يستوعب المعوقات البنوية الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون وصول النساء إلى الموارد بشكل مماثل للرجال وتبقيهن عرضة للقمع والعنف.

خلاصةً، لم يعد بالإمكان التغاضي عن اجتزاء التعامل مع هذه المسألة في البلدان العربية، وتحديدًا لم يعد ممكناً الاستمرار بتجاهل التصدي للجذور الثقافية والاجتماعية الثقافية للتمييز ضد النساء. إن هذا البعد يجب أن يعطى الأولوية التي يستحقها على أجندة منظمات المجتمع المدني التنموية والحقوقية كلها. كما يجب وضع خطة فعالة للعمل على تحويل حقيقي في الثقافة الابوية والذكورية السائدة التي يتم التذرع بها للتغطية على النقاعس عن تنفيذ

الالتزامات الحكومية (وغير الحكومية) لإعمال حقوق المرأة كافة، بحجة احترام الثقافة الشعبية والعادات وما إلى ذلك. إن البعد الثقافي والإجتماعي - الثقافي هو مدخل رئيسي لعملنا على التحويل المجتمعي لتجاوز الثقافة الأبوية اللصيفة بنظم الحكم غير الديمقراطية والداعمة لها، والتي تعيق التنمية بكل أبعادها.

10- التنمية الاقصائية

إن جهود التنمية الحالية في العالم العربي لا زالت تعاني من استبعاد شرائح عديدة من المجتمع في العمل التنموي، وليس فقط النساء. تجدر الإشارة إلى أن الاقصاء والتهميش المضاعف الذي يعاني منه الشباب والاشخاص ذوي الاعاقة والفئات المهمشة والضعيفة وبعض الفئات السكانية قليلة العدد او المستضعفة (التي يطلق عليها عادة اسم الاقليات)، تشكل انتهاكا لحقوق الانسان ومعيقا للعملية التنموية في المنطقة ويشمل اثرها السلبي المجتمع كله. إن أجندة 2030 نصت على عدم استثناء أحد (leave no one behind)، أي وصول كافة الفئات والافراد الى المستوى عينه من التنمية والرفاه. وفي ذلك تشديد على أهمية التنمية الدامجة التي تعني مراعاة احتياجات وخصوصية كل فئة وإشراكها في التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والمراقبة، لأن الدمج لا يقتصر فقط على إزالة العوائق أمام الفئات المهمشة من الأجندة.

ثالثاً: التوصيات

بناء على المناقشات والمدخلات التي جرت خلال الاجتماع الاقليمي، ومن خلال ورش العمل المتخصصة توصل المنظمات المشاركة في الاجتماع الاقليمي الى مجموعة من التوصيات التي ترفع الى الشركاء التمويين بشكل عام والى صانعي السياسات بشكل خاص بهدف الدفع قدما في جهود اجندة التنمية المستدامة 2030 ومواجهة التحديات العديدة والمركبة التي يواجهها الانسان في المنطقة العربية. وقد تم تقسيم التوصيات الى توصيات عامة وتوصيات موضوعية مرتبطة بالتحديات الأساسية.

1- توصيات عامة

على مستوى أهداف التنمية المستدامة 2030

- التأكيد على اعتبار البعدين الثقافي والسياسي مكونين رئيسيين في العملية التنموية ولمفهوم التنمية البشرية المستدامة الى جانب الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- اتباع مقاربة تنموية شاملة متعددة الابعاد تتناول الأسباب الجذرية لمشاكل المنطقة ولا تكتفي بمعالجة النتائج. إن هذه المقاربة يتطلب تنفيذها البناء على الموارد والقدرات التي تحتفظها المنطقة العربية ويشكل الغنى الثقافي والتراثي والقدرات البشرية فرصاً مهمة يجب الاستناد عليها في مجال التخطيط التنموي.

على مستوى الاستراتيجيات الوطنية

- وضع خطط واستراتيجيات تنموية وطنية ومتابعة العمل حتى التنفيذ، وتحديد الأولويات والمؤشرات وفقاً للسياق الوطني من خلال عملية تشاركية وشفافة مسترشدة بمستوى طموح أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها، لكن مع أخذ الظروف الوطنية بعين الاعتبار.
- العمل على تحقيق التكامل في الخطط الوطنية خارج المنهج القطاعي واتباع نهج متكامل في جهود التنمية الوطنية، وهذا يتطلب العمل بشكل عابر للأهداف والمرامي المنفردة، والبحث عن الترابطات الموضوعية القائمة في ما بينها على أن لا يؤدي ذلك إلى التركيز على بعض الأهداف/القطاعات وتجاهل أخرى.
- تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات وداخل الإدارات وفي تحقيق التماسك الكلي للسياسات العامة، وكذلك على مستوى الهيئات الإقليمية.
- وضع اطار مؤسساتي فعال وتشاركي وقادر على التنسيق والحوار مع مختلف الجهات المعنية يكلف بالتخطيط ووضع الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها ورصد التقدم المحقق نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2- توصيات مرتبطة بالتحديات

بشأن الأزمات والحروب والإحتلال

- التأكيد على أن العمل على التنمية يتطلب مناخاً من الرخاء والسلام، مما يستوجب وقف الحروب والنزاعات المسلحة وتحقيق الاستقرار وإنهاء التدخلات الأجنبية في دول الإقليم، والتشديد على دور الأمم المتحدة في القيام بمسؤوليتها في تعزيز وترسيخ السلم الأمن لمجتمعات الإقليم.
- إدراج هدف إنهاء الإحتلال الإسرائيلي بشكل واضح من ضمن أهداف الشركاء التنمويين مع وضع مهلة زمنية لإنهائه.
- ضرورة الاعتراف بالحق بتقرير المصير لشعوب المنطقة واعتماده كمبدأ أساسي في ظل الصراعات القائمة.
- ضرورة اعتماد مقاربات سلمية لحل النزاعات، وترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية، وتعزيز سيادة القانون، ودعم تحول ديمقراطي من أجل تنفيذ أهداف التنمية، مع اعتماد المقاربات الشاملة التي تتناول الاسباب الجذرية للأوضاع غير المستقرة في المنطقة والتي ترتبط بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي تنعكس بشكل مباشر على المسار التنموي.
- اعتماد الحوار كوسيلة لمعالجة الخلافات وإيجاد الحلول المناسبة لكل الأطراف.
- دعوة كل من الامم المتحدة ولجامعة الدول العربية الى مواصلة جهود دعم معالجة موضوع النازحين واللاجئين من خلال مقارنة تؤمن حقوقهم وكرامتهم وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل فئة منهم، وتحديد الفئات الأكثر تهميشاً وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات، نظراً لما له من اثار على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- التركيز على إعادة إعمار المجتمعات وليس فقط البنى التحتية، فالنزاعات قد تكون فرصة لبناء حقيقي للمجتمع ودولة حقيقية، وتناول آلية جديدة لتعزيز قدرة الدول والمجتمعات على النهوض وتجاوز الازمات، وتوفير متطلبات الحياة الأساسية. مع التأكيد على ان مشاريع وخطط إعادة الإعمار يجب ان تراعي الاولويات الوطنية من دون تدخلات خارجية مسببة، والتأكيد على مشاركة المجتمع في تنفيذ برامج إعادة الإعمار.
- إعادة صياغة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في قضايا النزاع والصراعات والحروب وضرورة مراعاة استخدامها في توصيف حالات التي تعاني منها بلدان الإقليم.

بشأن الأطر التجارية والاستثمارية

- العمل على سياسات وطنية تسهم في التحول من الاقتصاد الغنائي والريعي الى الاقتصاد المنتج والمنتج لا سيما عبر دعم الصناعات الناشئة، واعتماد سياسة انتاجية تعزز القدرات الوطنية وتخلق ميزات تنافسية.
- التحول الجذري في مقاربة السياسات التجارية والاستثمارية للخروج من النموذج التجاري غير العادل الى الانفتاح الاستراتيجي الذي يتواءم مع السياسات الاقتصادية الوطنية وأولوياتها الانتاجية.
- التأكيد على مفهوم الحق في التنمية من خلال الحق في السيطرة على الموارد الطبيعية والحق في اختيار مسارات النمو الإقتصادي والإجتماعي الملائمة.
- إعادة الإعتبار لدور الدولة السياسي والتنظيمي والاداري وكفاعل رئيسي في عملية التنمية لا سيما في مجال احترام حقوق المواطنين وحمايتهم والزام المستثمرين ورؤوس الاموال بالمعايير والقوانين والتدابير الضرورية.
- تنظيم دور القطاع الخاص في العملية التنموية واعتماد آلية دولية ملزمة لضبط ممارساته تنطلق من معايير حقوق الإنسان.
- تعاون الاطراف الشريكة وطنياً في التنمية من أجل حماية حيز السياسات الوطني الذي يتعرض لضغوط من العولمة لنجاح استراتيجيات التنمية الوطنية.
- ضرورة وجود سياسات اقليمية تشجع السياسات نحو التنمية بما يدعم الانشطة الانمائية وتتلاءم مع احتياجات كل دولة ومواردها وسوقها وتساهم في خلق فرص عمل لائق ومستدام.
- ضرورة التفكير بسلاسل قيمة الانتاج الاقليمية بما يسمح بانتقال اليد العاملة بين الدول حسب العرض ويعزز القدرات الانتاجية ويخفف من المنافسة ويساهم في توسيع الاسواق وانتقال السلع.
- الضغط والتحرك ليكون النظام العالمي التجاري موجهاً نحو التنمية وتقييم للآثار المترتبة عن الاتفاقيات التجارية الحالية والمزمع ابرامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

بشأن السياسات الضريبية

- اعتبار ان للنظام الضريبي اربع وظائف رئيسية لا يجوز اغفال احدها هي التالية: اعادة التوزيع باتجاه العدالة بين المواطنين؛ تحفيز النشاط الاقتصادي؛ توفير موارد مالية وطنية للتنمية والموازنة العامة؛ بناء المواطنة.
- تطبيق الضرائب التصاعدية لمعالجة حالات انعدام العدالة مع تحقيق عائدات بطريقة منصفة، وتحصيل نسبة مئوية أعلى من المداخل المرتفعة مقارنة بالمداخل المتدنية، وتخصيص الموارد المحركة لمنفعة الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع.
 - تعزيز مبدأ العدالة الضريبية والتوازن بين الضرائب المفروضة على الافراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

- إلغاء الحوافز الضريبية التمييزية والجنات الضريبية، ولجم التهرب الضريبي من شركات عابرة للحدود وفرار رؤوس الأموال من خلال التهرب الضريبي. يجب إلزام الشركات الكبرى بالإبلاغ المنتظم بمستحققاتها الضريبية، إلى جانب تأثيراتها في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.
- إعادة هيكلة الضريبة على القيمة المضافة لتخفيف العبء عن الفئات ا لشعبية وزيادة الضرائب على القيمة المضافة في استهلاك الكماليات.
- زيادة الشفافية المالية العامة على المستوى الوطني بما يضمن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجباية الضرائب وسبل إنفاق العائدات. يجب تحقيق ذلك من خلال أطر تشريعية تضمن الوصول إلى المعلومات وتعزز وعي المواطن وفهمه لشفافية المالية العامة.

بشأن سياسات الحماية الاجتماعية

- الانتقال من مفهوم الرعاية والاستهداف الى المفهوم الحقوقي الدامج في الحماية الاجتماعية الشاملة فالدول ملزمة قانوناً بتأسيس نظم للحماية الاجتماعية الشاملة، من خلال عقد اجتماعي جديد يعترف بالحماية الاجتماعية كحق إنساني وأحد أبرز وسائل إعادة التوزيع والثروة. مع ضرورة زيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق الحكومي، على ان يتم ربط خطط الإصلاح باعتماد وتنفيذ سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة
- دعوة المجتمع الدولي الى التمسك بمبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية التي تنطلق من المقاربة الحقوقية الدامجة والالتزام بتقديم المساعدة المالية الكافية والدعم التقني ، بدلاً من مقاربات مجزأة للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.
- تكييف ارضية الحماية الاجتماعية بما يستجيب لتحديات المنطقة، وذلك باضافة اللاجئين والنازحين والعمال الوافدين الى الفئات التي يجب ان تشملها حزمة الحماية الرئيسية من خلال اجراءات مناسبة.

بشأن سياسات العمل

- تعزيز الخيارات الانتاجية وتطوير قطاعي التصنيع والزراعة القادرين على توليد فرص عمل مستدامة ولائقة ودامجة في إطار العمل على نموذج تنموي جديد، وتشجيع اعتماد بدائل اقتصادية جديدة من ضمنها الاقتصاد التضامني وزيادة مساهمته في الدخل القومي.
- تطبيق معايير العمل اللائق التي التزمت بها الدول العربية والتي تتضمن تأمين الحق بالعمل وتأمين شروط وظروف وبدلات ملائمة، وحماية الحق في التمثيل النقابي وتمكين النقابات من المشاركة الفعلية في رسم السياسات العامة وفي الحوار الاجتماعي المتعدد الاطراف. مع التأكيد على ضرورة تأمين شروط العمل اللائق للعمال المهاجرين من والى الدول العربية.

- إعادة تعريف سوق العمل بالمجمل وإعادة صياغة تعريف البطالة بناء على قوة العمل، في ظل النزاعات الموجودة في المنطقة وما يلحقها من ارتفاع حجم موجات اللجوء وعدم مرونة قوانين الهجرة في المنطقة، بالإضافة الى ارتفاع حجم البطالة بين صفوف الشباب، الأمر الذي انعكس مباشرة على سوق العمل من خلال توسع شريحة العمل غير النظامي على حساب العمل النظامي بما يشكل خطراً على ارضيات الحماية الاجتماعية.
- تبني أطر وسياسات وبرامج تعمل على تأمين فرص تمكين الفئات المهمشة، وبخاصة فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، من الاندماج في سوق عمل قائم على مبدأ احترام الإمكانات الفردية للعاملين والمنتجين، وذلك على أساس دور هذه الفئة الحتمي في عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

بشأن التعاون التنموي على المستوى الوطني

- إعادة الإعتبار لدور المجتمع المدني على المستوى الوطني من خلال توفير بيئة تمكينية تؤمن مجموعة الشروط القانونية والتنظيمية والسياسية التي تؤثر على قدرة ونشاط المجتمع المدني، بالإضافة الى ضرورة اشراكه في كل مراحل تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والمتابعة والمراجعة.
- إشراك النقابات وحماية استقلاليتها وعدم افراغها من مضمونها واغفال دورها الهام الذي تقوم به في سبيل تحقيق التنمية، وإشراك المنظمات القاعدية الأخرى الممثلة للفئات المهمشة تحديداً.
- الإضاءة على دور القطاع الخاص الأساسي في العملية التنموية خاصة في مجالات الإستثمار والإنتاج لتوليد فرص عمل مع التركيز على ضرورة التنبيه الى مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل ضعف المؤسسات العامة في البلدان العربية، مما يؤدي الى اختلال التوازن في هذه الشراكات لصالح القطاع الخاص ويعرض حق المواطن بالحصول على الخدمات العامة للانتهاك، بسبب ارتفاع اسعار الخدمة او قلة جودته أو تحميل أعباء مالية ضخمة على الموازنات العامة.
- فتح حوار مع الحركات الاجتماعية والتشبيك معها، نظراً لأهمية وجود قاعدة شعبية لدعم جهود التنمية في ظل تركيز عمل منظمات المجتمع المدني في المدن وعلى قضايا محددة قد لا تكون في صلب مطالب الحركات الاجتماعية، وفي ظل إفراغ النقابات من مضمونها في الكثير من الدول العربية بحيث لم تعد قادرة على القيام بدورها المطلوب.

بشأن التعاون التنموي على المستوى الإقليمي

- التأكيد على أهمية مفهوم الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع أصحاب المصلحة (من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص) على ان تكون الشراكة فعلية وليست شكلية، وتعتمد على الحوار المأسس بين جميع الأطراف.
- تعزيز دور المؤسسات والأطر التي ترعى هكذا حوارات ومن ضمنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية وذلك في ظل تحول العالم من نظام عالمي احادي القطبية الى نظام عالمي يتكون من نظم إقليمية متعددة، يعتمد بدوره على توجيه التمويل المشروط بما يتناسب مع اجندة المانحين غير اخذين في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
- إعداد خطة عمل لتنفيذ العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني (2016-2026) الذي تم اعتماده في ديسمبر 2015، بمشاركة الخبراء المعنيين من منظمات المجتمع المدني العربية، والخبراء الدوليين والاقليميين. وذلك للإسراع في تنفيذ الأنشطة والبرامج المدرجة بالعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، مع التأكيد على ضرورة اشراك منظمات واتحادات وشبكات وهيئات المجتمع المدني العربية والاقليمية والدولية في هذه الأنشطة- كون هذا العقد اعتمد خصيصا لدعم منظمات المجتمع المدني العربية العاملة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030.
- العمل على إيجاد آلية إقليمية لبناء توافق حول وسائل التمويل على المستوى الإقليمي وتفعيل الالتزامات والوعود وذلك من خلال اشراك القطاع الخاص العربي ليحل محل التمويل الاجنبي، مع التشديد على التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وبحقوق الانسان.
- التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال المعرفة والتكنولوجيا بما يقلل الكلفة ويزيد الفعالية ويساهم بتعزيز مبدأ الشفافية.

بشأن التعاون التنموي على المستوى العالمي

- دعم قدرات منظمات المجتمع المدني ورفع كفاءتها و قدرتها علي العمل التنموي وفقا لمبادئ اسطنبول ودعمها للقيام بأدوارها ولمواجهه التحديات التي تقابلها.
- بناء شراكة دولية حقيقية تقوم على الندية والاحترام والدمج الاجتماعي والسياسي والالتزام بمنظومة الحقوق وتوجهات الاجندة العالمية ومرجعيتها.
- الضغط من قبل الدول النامية بغية تحقيق مزيد من الشفافية والديمقراطية والمشاركة مع توفير امكانية ناجحة وفعالة للوصول الى المعلومات ومراجعة نظام التصويت بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية بما يزيد من فعالية تمثيل وتأثير الدول النامية في قرارات هذه المؤسسات.

بشأن الحوكمة

- اعتماد أنظمة نزاهة وطنية شاملة تضمن مبادئ الحوكمة في أعمدة الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية والهيئات المستقلة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص. ويتضمن ذلك تنظيم العلاقة بين هذه القطاعات وسن القوانين التي تضمن المقاربة الشاملة لعمليات المشاركة والمساءلة والشفافية والإفصاح.
 - إشراك المجتمع المدني والإعلام في المساءلة والمراقبة بتفعيل قوانين تضمن الحريات العامة وحق الوصول إلى المعلومات وحماية المبلغين والشهود وفق المعايير الدولية. وتطبيق مبادئ الحوكمة في هذه القطاعات.
 - تفعيل النصوص الدستورية لمبدأ فصل السلطات بما يضمن استقلال السلطة القضائية والهيئات الرقابية ماليا وإداريا. وضمان نزاهة الأحكام القضائية بمعزل عن المؤثرات السياسية. وتفعيل دور السلطات التشريعية في المساءلة ومتابعة تقارير الهيئات الرقابية حول أداء السلطة التنفيذية
 - مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية والامتثال لتفعيلها وخصوصا الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
 - اعتماد اللامركزية كأساس الإدارة المحلية واعطائها الصلاحيات التي تضمن تنفيذها لخططها التنموية والخدماتية حسب الاحتياجات المحلية باستقلالية.
 - اعتماد الشفافية في موازنات الدفاع.
 - وضع ضمانات لعدم الإفلات من العقاب ومحاكمة الفاسدين والعمل على استرداد الأموال والأصول المنهوبة بما يضمن توزيعها العادل وتفعيل قوانين مكافحة غسل الأموال.
- بشأن المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة*
- اعطاء الاهمية الكافية لمعالجة البعد الثقافي في التمييز ضد النساء وثقافة العنف والاقصاء، من خلا مواجهة الثقافة الذكورية الأبوية الإقصائية والعمل على إلغاء تزواج السياسة مع الدين والحد من التطرف الذي يؤثر بشكل أساسي على النساء، مواجهة تمييز النساء في التربية والتعليم والإعلام.
 - ضرورة بلورة رؤية عربية موحدة تتناول خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من منظور النوع الاجتماعي، في ظل أولويات المنطقة العربية. من ضمنها ضرورة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة Gender Responsive Budgeting من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تستجيب للاحتياجات المختلفة أو المتباينة للنساء والرجال باعتبارها أداة هامة للحد من اللامساواة بين الجنسين.
 - وضع نظم حماية إجتماعية شاملة واعتماد موازنات جندرية من أجل التمكين الإقتصادي والإجتماعي والمعرفي للنساء، والحد من التمييز في مواقع صنع القرار واعتماد الشفافية في إجراءات ومعايير التعيين وإدماج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قضايا الأمن والموارد الطبيعية.

- على المستوى التشريعي التركيز على ضرورة سن قوانين زجرية تحد من العنف والتحرش، ووضع تشريعات منصفة للعمل الزراعي والمنزلي، المواءمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، خاصة في ما يتعلق بقانون الجنسية، ورفع التحفظات عن اتفاقية سيداو.

بشأن تحقيق التنمية الدامجة

- محاربة اقضاء الشباب لما يلعب هذا الأقضاء من دور خطير في انتشار الجريمة والمخدرات والتطرف الذي أصبح يمثل داء في المنطقة.
- تعزيز مفهوم الحق في السكن لما لهذا الحق او غيابه او غياب القدره على تحسين شروطه من انعكاسات اجتماعيه وخاصه على شريحتي الشباب والفقراء .
- إعتداد اطار عمل تنموي شامل يرتكز على المبادئ الحقوقية التي كرستها الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وضمنان تمثيل الاشخاص ذوي الاعاقة بمختلف فئاتهم في كل مراحل بلورة الخطط التنموية الوطنية والاقليمية وتنفيذها ومراقبة التنفيذ، ووضع التشريعات التي تراعي المعايير والاتفاقات الدولية التي تساهم في تطوير دمج الاشخاص المعوقين اقتصاديا واجتماعيا والحرص على تطبيقها بشكل جدي.
- العمل على تكافؤ الفرص بما يعنيه من وضع قوانين منصفة وسياسات تمييز إيجابي واعتماد آليات ميسرة، والأخذ بعين الإعتبار التنوع بالحاجات للأشخاص ذوي الاعاقة، العمل على التحويل في الثقافات الإقصائية والمهمشة للمعوقين، ضمان خدمات دامجة ومتاحة لكل الناس، بما فيها التنقل
- إدماج احتياجات الأشخاص المعوقين في الموازنات العامة والضمان الاجتماعي ووضع هذه الإحتياجات كأمر أساسية وضمن الأولويات.

بالشأن الثقافي

- يقوم عنصر الثقافة كأحد الأسس التنموية، ويجدر ربطه مع أجندة 2030 على قاعدة العلوم و المهارات والإبتكار والقيم والسلوكيات، وذلك من خلال تعزيز قيم المواطنة ومفاهيم حقوق الإنسان و المساواة بين الرجال والنساء، وتعظيم وتعزيز قيم العمل المنتج بما ينعكس التنمية الاقتصادية والتنمية عموما، الترويج لقيم الإستدامة وقيم السلم والأمن، وتبني المفاهيم والقيم التي من شأنها تعزيز أطر الدمج الاقتصادي والاجتماعي.
- إصلاح التعليم وبشكل اساسي ادماج منظومة القيم الخاصة بحقوق الانسان والإستدامة على صعيد المناهج وتغيير المفاهيم التي لطالما ساهمت في تكريس العزل والتهميش.
- تغيير المناهج من التلقين الى المشاركة والتفاعل والبحث و الإبتكار.
- تعزيز إصلاح التعليم التقني وتجاوز الفصل المصطنع بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني والمواءمة مع احتياجات سوق العمل.

- إصلاح التعليم الجامعي من خلال إنشاء مراكز الأبحاث المشتركة على مستوى الأقاليم وتشجيع وتعزيز أدوات التفكير الهادف الى الابتكار.

بشأن الموارد الطبيعية والأجيال المستقبلية

- إلزام الدول بتحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الإخلال بالتزاماتها في حماية الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية.
- تأكيد الدول على أن الحفاظ على البيئة وعملية تحقيق التنمية أمر لا يتجزأ ولا يمكن تنفيذ التنمية بانتهاك الحق في البيئة سليمة ونظيفة ومستدامة.
- ضرورة تحويل اقتصادي شامل، وتحويل فلسفة الاستهلاك، والامتداد العمراني غير المتوازن والعشوائي، من أجل تحقيق مبدأ الاستدامة.
- التوقف عن الإدارة غير التشاركية للموارد الطبيعية وخاصة اتفاقيات تبادل مساحات شاسعة من الأراضي والغابات والأراضي الزراعية وتهديد البيئة، وهو في صميم مسؤولية والتزامات الحكومات، مع حمايتها من أطراف ثالثة أخرى تعمل على تهديد تلك الموارد أو الإضرار بها.
- الاهتمام بالهدف رقم (12)، والمتعلق بأنماط الانتاج والاستهلاك المستدام بقضية إدارة الموارد الطبيعية بشكل عادل ومستدام، وإلزام المستثمرين والأنشطة المختلفة التجارية بالحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي بمشاركة المجتمع المدني، والسكان الأصليين.
- التأكيد على دور المنظمات الوطنية المعنية بتنفيذ التنمية المستدامة، في متابعة ومراقبة الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، واحترام تجدها والحفاظ على التوازن البيئي للصحراء والغابات، وحث الحكومات على اتباع سياسات واصدار قوانين تراعي النظام البيئي وتحميه؛
- ضرورة توفير المعلومات من مؤسسات التمويل الدولية بشأن المشاريع الخاصة مع بلدان الإقليم بإستغلال الموارد الطبيعية ومشاريع الصناعات الاستخراجية،
- وجود أطر تشاركية ديمقراطية للمجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية واستدامتها؛
- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إدارة موارده الطبيعية وعدم الاعتراف بممارسات سلطات الاحتلال في استغلال تلك الموارد، والتذكير بضرورة التزام مؤسسات التمويل الدولية بعدم تقديم الدعم ومساعدة الاحتلال الذي ينتهك حقوق الشعب الفلسطيني في التمتع بموارده الطبيعية ومن ضمنها إدراتها؛
- الإنضمام إلى اتفاقية الشفافية في الصناعات الإستخراجية التي تعزز المشاركة في إدارة الصناعات الاستخراجية بمشاركة المجتمع المدني مع القطاع الخاص.